العدد 3731 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 7 ذو الحجة 1441 - الموافق 28 يوليو 2020
Tuesday 28 July 2020 - No.3731 - 13 th Year

منظمة حقوقية تحث ميليشيا الحوثي على السماح بتأمين سلامة ناقلة نفط

الحكومة اليمنية: تعديلات الأمم المتحدة لحل الأزمة «منحازة للحوثيين»

ناقلة النفط المتهالكة «صافر»

عدن – «وكالات» : حثت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أمس الإثنين، الحوثيين على السماح للأمم المتحدة بتأمين سلامة ناقلة النفط المتهالكة «صافر».

وقالت المنظمة في بيان أمس، إنه «ينبغي على السلطات الحوثية في اليمن أن تسمح فوراً لخبراء الأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة نفط عملاقة راسية قبالة الساحل اليمني، بسبب خطر تسرب ملايين البراميل من النفط الخام في البحر الأحمر».

وتقول الأمم المتحدة إن العواقب البيئية والإنسانية لمثل هذا التسرب ستكون كارثية، وتشمل إغلاق ميناء الحديدة وتدمير سبل العيش لملايين اليمنيين، الذين يعتبرون هذا الميناء حيوياً ويعتمدون عليه للواردات التجارية والمساعدات الإنسانية.

وتجدر الإشارة إلى أن الناقلة المملوكة لشركة «صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج» التي تديرها الدولة اليمنية، عالقة منذ 2015 على بعد 5 أميال بحرية قبالة الساحل اليمني و32 ميلاً بحرياً من الحديدة.

وفي أواخر مايو الماضي، دخلت مياه البحر إلى مقصورة محرك الناقلة، ورغم أن الغطاسين أصلحوا التسرب مؤقتاً، زادت الحادثة المخاوف من مخاطر تسرب نفطي.

وفي أوائل يوليو الجاري، قال الحوثيون الذين يسيطرون على المنطقة، إنهم سيسمحون للأمم المتحدة بإجراء مهمة تقييمية، لكن حتى نهاية يوليو الجاري لم تحصل الأمم المتحدة على التصاريح اللازمة.

وتحتوي ناقلة تخزين النفط على ما يقارب 1.1 مليون برميل من النفط الخام.

من ناحية أخرى قالت حكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي المعترف بها دولياً، الأحد، إن «التعديلات الجديدة على مقترحات المبعوث الأممي مارتن غريفيثس لحل أزمة البلاد، منحازة لجماعة الحوثيين.

وصرح وزير الخارجية اليمني محمد الحضرمي، خلال لقائه سفراء الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن المعتمدين لدى اليمن بأن «الحكومة قد وافقت في مايو (آيار) الماضي على مقترحات المبعوث الأممي بما في ذلك كافة الترتيبات الاقتصادية والإنسانية المقترحة، وأعربت عن عدم موافقتها على التعديلات الجديدة التي أضيفت على المسودة السابقة والمنحازة للحوثيين».

وأضاف، وفق الوكالة الرسمية «سبأ»، أن الحكومة كانت ولا تزال حريصة كل الحرص على السلام، وعلى إنجاح الجهود الدولية وجهود المبعوث الأممي للتوصل إلى حل شامل ومستدام وفقاً للمرجعيات الثلاث المتفق عليها.

وشدد على أن هذا الموقف المبدئي ثابت ولم يتغير.

وأفاد بأن الحكومة ستبقى منخرطة مع جهود غريفيثس وعملية السلام الأممية إيماناً منها بدور الأمم المتحدة وحرصاً منها على السلام الدائم، ومن واقع موافقتها السابقة التي تتمسك بها وتعمل في إطارها بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا الخاصة بدفع الرواتب وفتح الطرقات لا سيما تعز وإطلاق سراح كافة المعتقلين والمحتجزين وفتح مطار صنعاء للرحلات الدولية عبر الناقل الوطني والتي من شأنها التخفيف عن معاناة اليمنيين.

ولم يتطرق الحضرمي إلى توضيحات أو تفاصيل التعديلات التي تمت على المقترحات الأممية.

كان المبعوث الأممي قد أعلن في مايو الماضي أنه قدم للحكومة اليمنية والحوثيين مبادرة لحل الصراع، يشمل الوقف الكلي لإطلاق النار وتحسين الوضع الإنساني والاقتصادي ومعالجة الملفات الحقوقية كتبادل الأسرى.

وفيما رفضت ميليشيات الحوثي في وقت سابق مبادرة المبعوث الأممي، تقابل المبادرة اليوم برفض من قبل الحكومة التي قالت إنه «تم إجراء تعديلات عليها، وهو ما يزيد من استمرار الصراع وتعقيد حل الأزمة سياسياً».

وتعاني اليمن منذ 6 أعوام صراعاً دامياً خلف واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية بالعالم وفق تقديرات أممية، فيما تقول تقارير إلى أن النزاع تسبب بمقتل قرابة 100 ألف شخص.

وزيرا خارجية مصر والسعودية يبحثان المستجدات الإقليمية

وزير الخارجية المصرية سامح شكري مع نظيره السعودي فيصل بن فرحان

القاهرة – «وكالات» : استقبل وزير الخارجية المصرية سامح شكري أمس الاثنين في القاهرة نظيره السعودي فيصل بن فرحان.

ووفقاً لوزارة الخارجية المصرية، فقد بحث الجانبان أهم قضايا التعاون الثنائي بين البلدين، وأبرز المستجدات والتحديات على الساحتين الإقليمية والدولية.

ومن المقرر أن يعقد الوزيران مؤتمراً صحافياً مشتركاً في ختام مباحثاتهما.

وكانت مصادر في الرياض قالت لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) إن «بن فرحان سيزور الجزائر أيضاً، لمناقشة عدة ملفات في المنطقة العربية يأتي في مقدمتها ملف الأزمة الليبية».

محتجون في لبنان يطالبون وزيرة العمل بالاستقالة رفضاً للصرف التعسفي للموظفين

بيروت – «وكالات» : تجمع عدد من المتظاهرين اللبنانيين أمس الإثنين أمام مبنى وزارة العمل في الضاحية الجنوبية لبيروت، احتجاجاً على قيام شركات بالصرف التعسفي لموظفيها.

ودخل عدد من المحتجين مبنى الوزارة وطالبوا وزيرة العمل لميا يمين بالاستقالة، وبضرورة تحسين أوضاع كل العاملين في البلاد.

يذكر أن العديد من الشركات في لبنان أقدمت منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية في أكتوبر الماضي على صرف آلاف الموظفين أو الحسم الخصم من رواتبهم، ولا توجد إحصاءات دقيقة في هذا الشأن.

«مجموعة الأزمات الدولية» توصي الحراك والسلطة في الجزائر بالحوار

الحراك الاحتجاجي في الجزائر

«وكالات» : اعتبرت «مجموعة الأزمات الدوليّة» أمس الإثنين، أن من الضروري تنظيم حوار وطنيّ بين السلطة الجزائرية والحراك الاحتجاجي، لتجنب أزمة اقتصادية كبرى في البلاد المتضررة من فيروس كورونا المستجد وانهيار أسعار المحروقات.

وأوصى تقرير المركز المتخصص في التحليلات السياسية، بضرورة مشاركة السلطة والحراك في حوار وطنيّ اقتصادي لتجنّب أزمة اقتصادية كبرى.

ووفق توقعات صندوق النقد الدولي، ستشهد الجزائر ركوداً بنسبة 5.2 في المئة عام 2020 بسبب وباء كوفيد19- والأزمة النفطية، والجزائر عرضة خاصة لتقلبات أسعار النفط نتيجة اعتمادها على موارد قطاع المحروقات الذي يمثّل أكثر من 90 في المئة من إيراداتها الخارجية.

وفي مواجهة الأزمة التي تلوح في الأفق، اعتبرت «مجموعة الأزمات الدولية» أن الحكومة قد تضطر للجوء إلى التداين الخارجي والتقشف في الموازنة، ولتجنب ذلك بإمكان الحكومة تخفيف قبضتها على الحراك.

وبدأ الحراك في فبراير 2019، وقد هزّ النظام حتى عُلّقت التظاهرات الأسبوعية منتصف مارس الماضي بسبب الأزمة الصحيّة، لكن لم يمنع وباء كوفيد-19 السلطات الجزائرية من متابعة نشطاء الحراك والمعارضين السياسيين والصحافيين وإدانتهم قضائيا.

ووفق «اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين»، يوجد حالياً نحو 60 سجين رأي خلف القضبان، أغلبهم موقوفون على خلفية منشورات على منصّة التواصل الاجتماعي فيس بوك، ويرى حقوقيون أن التضييق القضائي يرمي إلى منع استئناف التظاهرات الشعبية.

وفي هذا السياق، حذّرت «مجموعة الأزمات الدولية» من أن ذلك سيخلق فراغاً ستشغله في بضعة أعوام، مجموعات أقليّة تتبنى خطاباً أكثر تشدداً وأساليب نشاط أكثر تطرفاً، وأوصت بالحصول على مساعدة مالية دولية بشروط لا تكون شديدة الصرامة.

واستبعد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بداية مايو الماضي، طلب قروض من صندوق النقد الدولي والهيئات المالية الدولية، وذلك حفاظاً على السيادة الوطنية.

مقتل 60 شخصاً بإقليم دارفور المضطرب في السودان

الخرطوم – «وكالات» : أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأحد، بأن أكثر من 60 شخصاً قتلوا وأصيب نحو 60 آخرين في هجوم مسلح في منطقة دارفور السودانية.

وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السودان، فإن الهجوم وقع أول السبت في قرية ماستيري بالقرب من الحدود مع تشاد، وعلى بعد 48 كيلومترا جنوباً من الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان في تغريدة له على تويتر: «لا تزال التوترات مرتفعة في غرب دارفور، في أعقاب الزيادة السريعة خلال الأسابيع الأخيرة في أعداد ووتيرة الحوادث الأمنية».

انفجارات في قاعدة عسكرية جنوب العاصمة

العراق: مقتل متظاهرين اثنين وإصابة العشرات في تجدد الاحتجاجات ببغداد

مظاهرات في العراق

بغداد – «وكالات» : أعلن عضو مجلس المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق الدكتور علي البياتي أمس الاثنين أن متظاهرين اثنين قتلا، وأصيب العشرات خلال المشاركة في احتجاجات الليلة الماضية.

وقال البياتي، لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ): إن «فرق المفوضية رصدت مقتل متظاهرين اثنين وإصابة العشرات، بعد استخدام القوات العراقية العنف المفرط ضد المتظاهرين الذين خرجوا الليلة الماضية في ساحة التحرير ومناطق متفرقة من البلاد للمطالبة بتحسين وضع الكهرباء وإحالة الفاسدين إلى القضاء».

ووصف المصادمات التي وقعت الليلة الماضية بأنها «تعد انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ومعايير الأمم المتحدة لإنفاذ القانون، وتجاوزا لحقوق التظاهر السلمي».

وطالب الحكومة بإجراء تحقيق عاجل حول هذه الأحداث وتقديم المقصرين للعدالة، واتخاذ أقصى درجات ضبط النفس وإيقاف أي عنف، كما حث على «تركيز القوات الأمنية على دورها في حماية المتظاهرين».

ومن جانب آخر، تجددت المظاهرات الاحتجاجية أمس في شوارع ساحة التحرير ببغداد ومحافظات كربلاء والناصرية والبصرة وديالى للمطالبة بتحسين وضع الطاقة الكهربائية.

وأغلق المتظاهرون عدداً من الطرق والجسور وأحرقوا الإطارات في الشوارع، ما أدى إلى إرباك واختناقات في حركة المرور في الشوارع.

من جهة أخرى صرح المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة العراقية فجر أمس الإثنين، أن القوات الأمنية العراقية المكلفة بحماية المتظاهرين السلميين لديها توجيهات واضحة وصارمة بعدم التعرض لأي متظاهر وإن حاول استفزازها.

وقال في بيان صحفي على خلفية تصاعد المظاهرات الاحتجاجية في عدد من المدن العراقية على خلفية أزمة الكهرباء، إن «القوات الأمنية تمتنع عن اللجوء للوسائل العنيفة إلا في حال الضرورة القصوى وتعرض المنتسبين لخطر القتل».

وأضاف «هناك بعض الأحداث المؤسفة التي جرت أمس الأحد في ساحات التظاهر، وقد تم التوجيه بالتحقق من ملابساتها، للتوصل إلى معرفة ما جرى على أرض الواقع، ومحاسبة أي مقصر أو معتدي».

وذكر البيان أن استفزاز القوات الأمنية لغرض جرها إلى مواجهة، هو أمر مدفوع من جهات لا تريد للعراق أن يستقر.

وأوضح «كلنا ندرك الصعوبات المعيشية التي يمر بها أبناء شعبنا، والتي تحاول هذه الحكومة مع عمرها القصير أن تعالجها في ظل ظروف اقتصادية وصحية استثنائية، ولا يمكن أن نلوم مواطن على التعبير عن رأيه بشكل سلمي يخلو من الاستفزاز أو افتعال الصدام مع القوات الأمنية».

وأكد البيان أن المتظاهرين هم إخوتنا وأبناؤنا مثلما القوات الأمنية المكلفة بحمايتهم، والاعتداء على أي من الطرفين أمر سنحقق به، ولا يمكن السكوت عنه.

وكان المئات من العراقيين قد خرجوا أمس في مظاهرات احتجاجية متفرقة في محافظات النجف وكربلاء والناصرية والديوانية وواسط ومناطق متفرقة في بغداد، على خلفية الانقطاع شبه التام للتيار الكهربائي في ظل ارتفاع كبير في درجات الحرارة وطالبوا بإحالة الفاسدين إلى القضاء العراقي.

من ناحية أخرى ذكر الجيش العراقي في بيان أن ما لا يقل عن انفجارين وقعا في قاعدة عسكرية بضواحي بغداد الجنوبية الأحد. ولم يقدم مزيداً من التفاصيل.

وقالت خلية الإعلام الأمني «في الساعة السادسة وأربعون دقيقة بعد عصر اليوم الأحد.. حدوث انفجارين متتالين في منطقة السيدية قرب (طريق) سريع حلة بغداد تحديداً في قاعدة الصقر».

وأفادت مصادر أمنية بأن عدة انفجارات وقعت وبأن الشرطة العراقية والفصائل المسلحة تستخدم القاعدة مستودعاً للذخيرة.